تمهيـــــــد :

لجأت تركيا إلى بعدها الإستراتيجي البديل الأنجح من خلال الإنفتاح على العالم العربي والإسلامي وتبني سياسة إقتصادية مفادها أن الجميع رابح فحرصت على عدم حصر مستقبل تركيا في الإنضـــمام إلى الإتحـــاد الأوروبي كخيار وحيد وعملت على تعزيز علاقاتها مع دول الجوار ومن بينها الدول العربية حيـــث طرحـــت العديد من المبررات لضرورة توسيع إنخراطها في قضايا الدول العربية يأتي في مقدمتها مصالحها الوطنية فتعتـــبر تركيا أن تحقيق الإستقرار في دول الجوار يفتح المجال لدفع مشروعات التعاون الإقليمي بما يحقق مصالحها وعلى العكس فإن الصراعات والفوضى من شأنها نقل التهديدات الأمنية إلى أراضيها .

المبحث الأول : أسباب التوجه التركي نحو المنطقة العربية

إن دوافع التوجه التركي نحو المنطقة العربية يعود للأسباب التالية :

1- إنهيار النظام الإقليمي العربي :

نتيجة إنهيار ما سمي بالنظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية ومن ثم تطورات الأحداث في المنطقة العربية إبتداءا بالحرب على العراق 2003 و الحرب على لبنان 2006 و الحرب على غزة 2008 – 2009 ، إضافة إلى التهديدات و التحديات التي باتت تواجهها خاصة بعد إحتلال العراق 2003 ما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في تحالفها مع الناتو و أن الحلف يسعى لتحقيق المصالح الغربية في المنطقة بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط و التي يمكن تلخيصها في :

أ- تصاعد التحدي الكردي خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب- تصاعد التحدي الإيراني الناتج عن إحتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة.

وكنتيجة لذلك تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية وتفعيل الدور التركي في القضايا العربية وقد برز ذلك من خلال وساطاتها بين فتح وحماس وبين سوريا و إسرائيل بهدف تفعيل الدور التركي في المنطقة .

2- تراجع الدورالأمريكي في المنطقة :

حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى الإقليمية ومنها تركيا و إيران للإستفادة منه وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران و سوريا ومصر و السعودية لملئ الفراغ الناتج عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية منح هذه الدول دورا أقوى في المنطقة.

3- فشل محاولات الخاصة بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي :

حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ عام 1453 ، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها[1] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتخوف الإتحاد الأوروبي من أن إنضمام تركيا سيجعل للإتحاد حدود

[1]- صدام أحمد سليمان الحجاحجة ، المرجع السابق الذكر ،ص90،91.

مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران ، العراق وسوريا) يدمجه في سياساتها وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الإتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان لدول منطقة الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للإتحاد الأوروبي.

إن الرفض الأوروبي لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها حيث إزدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي و الإسلامي الأمر الذي يدفعها لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية و الإسلامية و الإفريقية أيضا.

4- خيار الكسب بأقل التكاليف :

إن المكتسبات السياسية و الإقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها تركيا من لعب هذا الدور تكون محققة تماما في حالة الشرق الأوسط وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني و الذي إستثمرت فيه إيران ماليا و إيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول و الحركات و الأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما مقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف وتشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير .

5- أهمية المجال الجغرافي للوطن العربي بالنسبة لتركيا :

تستطيع تركيا لعب دور إقليمي دون الإصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا و البوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

6- الإعجاب بالنموذج التركي لدى الشعوب العربية :

فهنالك ترحيب غير مسبوق بهذا الدور من قطاعات واسعة من الشعب العربي بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923 ووصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي وضرورة الإستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التداول السلمي للسلطة و إدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية و الفصل بين السلطات وتوسيع هامش المناورة في إطار سياسة التعامل مع القطب العالمي الأوحد.[1]

[1] - المرجع نفسه ، ص 92 .

المبحث الثاني : موقف تركيا من القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية

حضيت القضية الفلسطينية بإهتمام من قبل حزب العدالة و التنمية ، حيث دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل لأنها تستمر في إنتهاكاتها الجوية و البحرية وقصفها لقطاع غزة و إنتقد التهديدات بتوجيه ضربة عسكرية لإيران لأنه لا يمكن القبول بتجربة عراق جديدة في المنطقة ، إذ أن ما تتهم به إيران هو محاولتها إمتلاك سلاح نووي ، وتركيا لا تؤيد إمتلاك أي دولة للسلاح النووي في المقابل هناك سلاح نووي في إسرائيل والذين ينتقدون إيران لمحاولة إمتلاكها سلاحا نوويا لا ينتقدون إسرائيل التي تمتلك بالفعل سلاحا نوويا ، وهذه مشكلة حقيقية ،حيث ذهب أردوغان إلى حد الدعوة إلى إصلاح في هيكلة الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق إسرائيل لأكثر من مئة قرار صادر عن مجلس الأمن ، لأن لا معنى لهذه القرارات ولا قيمة لها إذا كان يتم إتخاذها و لا مجال لتطبيقها ولقد نددت إسرائيل بالتصريحات و المواقف التركية ووصفتها بأنها تتضمن إنتقادا لاذعا لممارسات إسرائيل وهي تتميز بالهجوم العشوائي على إسرائيل ، إتهمت إسرائيل أردوغان بمحاولة السعي إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية بين البلدين معتبرة أن إنتقادات تركيا العلنية التي كثيرا ما تتسم بالحدة لسياساتها قد تعرض العلاقات الثنائية للخطر .

لذا تعتبر تركيا أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أحد المتغيرات السلبية على أمن و إستقرار منطقة الشرق الأوسط و بالتالي على أمنها القومي .

من هنا كان التركيز على التعامل الإيجابي مع الصراع العربي الإسرائيلي و المفاوضات العربية الإسرائيلية لذلك تعد القضية الفلسطينية مركزية على المستويين الشعبي و الرسمي في تركيا :

أ- على المستوى الرسمي :

لقد أولت تركيا إهتمام كبيرا بالقضية الفلسطينية ، ولقد أتاح التصور الجغرافي الجديد لتركيا القيام بدور قوي في الشرق الأوسط حيث عبر صانعوا السياسة التركية عن ذلك في العديد من تصريحاتهم ومن ذلك وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إغتيال الشيخ أحمد ياسين عام 2004 ووصف وقوع خسائر جسمية في صفوف المدنيين في مخيم اللاجئين بأنه إرهاب دولة.[1]

[1] – يوسف طايل عبد الله العدوان ، " **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط** "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013) ، ص 102 .

وكمثال على إهتمام تركيا الجدي بقضية فلسطين فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الإقتصادي بين تركيا وفلسطين مع إنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون و التنمية في الضفة الغربية ، وخلال إنسحاب حكومة شارون من غزة عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين و الفلسطينيين إلا أن شارون رفض عرض وساطة تركيا وبادر رجب طيب أردوغان في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في المجال الإقتصادي بعد إعادة الإنتشار الإسرائيلي عن طريق مبادرة إتحاد الغرف و التبادل التجاري في تركيا بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة .[1]

وكانت مبادرة المنطقة الصناعية تمثل دعما لمبادرة السلام في فلسطين ومثال جديد يعكس الثقة بالنفس لدى الخارجية التركية وكبار رجال الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يهتم بالتجارة كأساس للسلام الدائم في المنطقة ، حيث يمكن لهذه المبادرة أن تخلق أساسا للتعاون بين فلسطين و إسرائيل وتركيا ، كما نظرت تركيا لفوز حماس في الإنتخابات المحلية و التشريعية عام 2005 بطرية مختلفة وفضلت التعامل معها بدبلوماسية إستباقا للمشاكل المحتملة حيث أعلنت وزارة الشؤون الخارجية أن على جميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الإنتخابات الديمقراطية وأن أي محاولة من جهات خارجية لإضعاف النظام المنتخب حديثا بفرض إجراءات إقتصادية ضد الساحة الفلسطينية أو حماس ستكون ضد مبادئ الديمقراطية كما دعت وزارة الشؤون الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة تركيا وقوبلت هذه الزيادة النوعية من قبل بعض الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة و إسرائيل بالرفض .

وعلى أثر الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة نهاية عام 2008 كان رد الفعل الرسمي التركي جريئا وقويا ومنسجما إلى حد كبير مع رأي الشارع العربي و الشارع التركي وقد وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التصرف الإسرائيلي بأنه بمثابة إزدراء وعدم إحترام لتركيا لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا لهذا جاء الرد التركي في هذا السياق بتعليق الوساطة و بتكثيف أردوغان لجولاته الدبلوماسية في[2]

[1] – المرجع نفسه ، ص 104 .

[2] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة ، المرجع السابق الذكر، ص 105

الشرق الأوسط للبحث عن حل للوضع في غزة حيث قام بزيارة كل من الأردن وسوريا ومصر و المملكة العربية السعودية كما أجرى محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للغاية نفسها ، وحمل رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان إسرائيل و العديد من السياسيين المسؤولية الإنسانية في غزة وهذا الموقف ، قد لا يبدو إستثنائيا لأن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنتقد إسرائيل بنفس الطريقة ردا على إعتداءاتها السابقة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

كما قام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية آنذاك د. أحمد داود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية وحركة حماس و الدول العربية من ناحية أخرى ، إضافة إلى ما سبق إلتحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة و إستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة عندما دعت للقاء تضامني شاركت فيه عدد من زوجات الزعماء العرب و المسلمين .[1]

وقد أثار أردوغان قطاع واسع من المجتمعات العربية وردود فعل إسرائيلية معاكسة عندما وجه إنتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في الملتقى الإقتصادي العالمي بدافوس و إنسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز يوم 29 يناير 2009 عند عودته فجر اليوم التالي إلى مطار إسطنبول الدولي وجدأردوغان في إستقباله عشرات الآلاف من مواطنيه مشيدين بموقفه في دافوس ورافعين شعارات التأييد للقضية الفلسطينية.[2]

[1] – المرجع نفسه ، ص 106.

[2] – عبد الله تركماني، "**تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط**"، http://www.ahewar.org/debat/show.art.p6 . تاريخ الإطلاع على الموقع 23:00 /2015/02/12

ب- على المستوى الشعبي :

تعد القضية الفلسطينية قضية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي وهي من بين القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لإتخاذ موقف في السياسة الخارجية فقد أظهر إستطلاع للرأي أجرى في أكتوبر 2000 أن (71%) من الشعب التركي لديهم مصلحة في الشؤون الفلسطينية و (60%) طالبو نيابة عن الشعب الفلسطيني بدور تركي أكثر فاعلية كما أظهر إستطلاع آخر للرأي أجرى في نوفمبر 2003 أن(41%) يؤيدون تسليم القدس للحكم الفلسطيني ، كما أظهر إستطلاع للرأي في نوفمبر 2003 شمل (2183) شخصا في أنحاء مختلفة من تركيا لتقييم مواقف الشعب تجاه الفلسطينيين في كفاحهم و أظهر تأييد غالبية الشعب التركي لكفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل .

من هنا يمكن القول أن القضية الفلسطينية شكلت مدخلا مهما للسياسة التركية في المنطقة العربية من خلال إستغلال تركيا وإستثمارها للصراع العربي الإسرائيلي لإعادة توجيه الإهتمام بتركيا كلاعب فاعل في المنطقة وقد عبرت تركيا عن ذلك من خلال موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط وتطورها ورفضها للمواقف الإسرائيلية تجاه حصار غزة والإستيطان وبناء الجدار العازل ومحاولتها القيام بالتوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكذلك محاولتها إقامة مفاوضات سورية إسرائيلية،وقد أعلنت تركيا موقفها تجاه الكثير من المواقف السياسية ومن ضمنها إستنكارها للعدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 وغزة 2008 – 2009 مما أكسب حزب العدالة و التنمية ورئيس الحزب رجب طيب أردوغان شعبية كبيرة لدى الدول العربية.[1]

[1] – رنا عبد العزيز حماش،**العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية**،عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط ،2010 ،ص 116.

المبحث الثالث : العلاقات التركية العراقية و السورية

تكتسب العلاقات العراقية – التركية أهمية بالغة على الأصعدة السياسية و الإقتصادية و الأمنية ، نظرا للروابط التي تجمع البلدين الجارين تاريخيا وثقافيا بما ينعكس على طبيعة هذه الروابط وضرورة قيامها على أسس من التعاون المشترك و الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.

أولا – العلاقات التركية العراقية :

أصبح العامل الإقتصادي هو المحرك الرئيس الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ، حيث أثبتت الأيديولوجيا السياسية فشلها في تحريك العلاقات السياسية الدولية ونتيجة الوعي لفهم أبعاد وتطور مدارك الدول و الأنظمة السياسية ، ونتيجة لما يبذله المفكرون على مستوى العالم ، وجدوا أن تأمين مصالح أوسع عبر الحوار و التواصل يمكن أن يتحقق بدرجة أكبر بكثير مما تؤمنه الحروب وكأي بلدين متجاورين في عالم اليوم الذي يريد صياغة قواعد جديدة للعلاقات السياسية بين الدول التي تقوم على أساس الإعتماد المتبادل و التكافل وفي ضوء تشابك وترابط العلاقات العراقية التركية من حيث التجاور الجغرافي و الأعراق و المشاكل الداخلية وخصوصا المرتبطة بالأكراد بإمكانهما أن يقدما النموذج الأكثر نجاحا في تعاون إقتصادي شامل و على المحاور التالية :

1– المياه في العلاقات العراقية التركية :

يواجه العراق مشاكل تتعلق بكفاية موارده المائية حيث يعتمد بشكل رئيس على موارد المياه من حوضي دجلة و الفرات و في ضوء تزايد الإستغلال التركي لمياه هذين الحوضين نتيجة لإقامتها العديد من السدود المائية فقد تأثر العراق بشكل كبير بضعف و تراجع كميات المياه التي تصل إليه من تركيا وعلى الرغم من أن الأسرة الدولية حاولت أن تضع المعاهدات و الإتفاقيات الدولية المنظمة لوسائل الإنتفاع بمياه الأنهار الدولية المشتركة فإن الكثير منها صدر ولكنه لم يجد طريقة للتنفيذ ، فالدول التي تنبع منها الأنهار تعتقد أن هذه الأنهار حق مشروع لها للإنتفاع بمياهه دون قيد أو شرط أو حاجة لأخذ موافقة أحد ، بل أنها تذهب بعيدا في تفسير حقها الطبيعي بالأنهار التي تنبع من جبالها أو أراضيها ،[1]

[1] – صدام أحمد الحجاحجة ، المرجع السابق الذكر ، ص 109 .

فتجري مقارنة فيها الكثير من التعسف المقصود بين الثروات التي تختزنها الأرض في جوفها مثل النفط و سائر المعادن الأخرى وبين الثروات الظاهرة فوق سطح الأرض وخاصة المياه .

شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات و أزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة و الفرات داخل أراضيها ، ما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق و إنعكاس ذلك سلبا على الزراعة و الري وزيادة مساحات التصحر و الملوحة و إنعدام الزراعة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج و الإضطرار إلى إستيراد أكثر إحتياجات العراق الزراعية من الخارج .

ولا شك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي و المعيشي في العراق ، كما يستدعي إتفاقا منصفا مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ، ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل صحيح أن على الحكومة العراقية إتخاذ إجراءات عملية من جانبها لإقامة السدود الصغيرة و إستثمار المياه في موسم الوفرة ولكن أي إتفاق مع تركيا سيضع الأمور في نصابها ويرتب إلتزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومبادئ حسن الجوار.

من هنا يرى الباحث أن مشكلة المياه كانت ولا تزال تشكل أحد العقبات أمام تطور العلاقات التركية العراقية وهذا يعود إلى إمتلاك تركيا لمنابع نهري دجلة و الفرات و الظروف السياسية التي مر بها العراق منذ حرب 1990 وحتى الآن وهذا لا ينفي أن تركيا ترفض التعاون مع العراق في مسألة حصتها من المياه وتوزيع حصص المياه بين الدول التي تستفيد من الموارد المائية لهذين النهرين.[1]

2- الطاقة في العلاقات العراقية التركية :

نتيجة لإدراك تركيا لأهمية الموارد النفطية العراقية الكبيرة وخصوصا من النفط و الغاز فقد شكلت الطاقة مرتكزا رئيسيا في العلاقات بين الدولتين وقد بدأ التعاون بينهما منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي و الذي يعطي مرونة كبيرة لتصدير النفط الخام عبر منافذ متعددة في منطقة تعيش حالة عدم إستقرار شبه مستمرة بسبب وجود النفط نفسه في باطن أراضيها،وهذا الخط الذي يمثل عنوانا

[1] – خورشيد حسين دلي ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، دمشق ، مكتبة الأسد الوطنية ، ط2 ،1999 ، ص 45 – ص53 .

كبيرا للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة لا يمثل المظهر الوحيد القابل للتطبيق،فهناك فرص كبيرة بينهما لإقامة صناعات مشتركة تعتمد أساسا على النفط و الغاز كصناعات الأسمدة وهناك أوجها لإقامة الصناعات البتروكيمياوية التي واحدة من أعمدة الصناعات الحديثة في العالم،كما أن إقامة مصافي كبيرة لتكرير النفط و التوسع للدخول السوق الدولية في تصدير المشتقات النفطية،يعد شرطا لازما لإعادة التوازن إلى سوق النفط الدولية فهناك دول تمتلك مصادر الثروة ودول تمتلك الصناعات القائمة على أساسها ويرى الباحث أن الطاقة ستشكل عنوانا جديدا في العلاقات التركية العراقية في المرحلة المقبلة حيث تتزايد الحاجة في تركيا إلى موارد الطاقة لتلبية المتطلبات الصناعية . يضاف إلى ذلك التقارب الجغرافي بين البلدين و الموقع الجغرافي التركي و الذي يمكن من خلاله نقل النفط العراقي إلى الأسواق الأوروبية بتكاليف نقل منخفضة مما يعطي ميزة لكلا البلدين.

3- العلاقات الإقتصادية التركية – العراقية :

يرتبط البلدان بعلاقات تجارية في مختلف المجالات وهناك تبادل كبير للسلع و المنتجات الزراعية والصناعية و البتروكيمياوية وغيرها من المنتجات ، مما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنة التركية إلى العراق بشكل يومي وكبير وبالمقابل فإن العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة، فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي آخر و أنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملا من عوامل توثيق الروابط الإقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما. [1]

4- العلاقات الأمنية التركية – العراقية :

فمن المعروف أن تركيا تواجه تحركات عسكرية مستمرة من جانب حزب العمال الكردستاني التركي تستهدف قواتها و أمنها على الحدود ما يؤدي إلى قيام القوات التركية بقصف مناطق داخل كردستان العراق وكذلك التوغل داخل تلك المناطق ، ما يجعل العلاقات بين البلدين تشهد توترات سرعان ما يجري حلها عن طريق الحوار و العلاقات السياسية و الدبلوماسية بما يضمن أمن تركيا من

[1] – خليل إبراهيم الناصري ، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية** ، بغداد : مطبعة الراية ، ط1 ، 1990 ، ص 191 ، 192 .

جهة ، وسيادة الأراضي العراقية من جهة أخرى ، وهنا لابد من القول أن هناك قواعد عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية وخصوصا في منطقة "بامرني" ، مما يتطلب العمل على الإسراع بخروجها بعد أن وقف العراق رسميا وفعليا ضد أي تحرك معاد لتركيا ينطلق من أراضيه.

خلال السنوات التالية للإحتلال أصبح العراق واحدا من أبرز أولويات السياسة الخارجية التركية وتنطوي سياسة تركيا تجاه العراق على بعدين أساسيين : القضية الكردية وسعي تركيا لتكون معبرا رئيسيا للطاقة لأوروبا.

أ- سياسة تركيا تجاه القضية الكردية: تتمحور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في :

- تصفية حزب العمال الكردستاني،حيث تقوم تركيا بالتعاون مع الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد حلول سياسية وعدم اللجوء إلى القوة في التعامل مع القضية الكردية
- دعم وحدة الدولة العراقية ورفض محاولات تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي لأن ذلك يشكل تهديدا للأمن القومي التركي في ضوء قيام دولة كردية في شمال العراق مما يشكل حافزا للأكراد للمطالبة بدولة لهم في تركيا.

وقد عبر زعيم حزب العدالة و التنمية رجب طيب أردوغان في خطابه أمام البرلمان التركي 2007 عن عمق العلاقات الإستراتيجية التركية العراقية من المنظور السياسي و الإقتصادي و الأمني و أهمية التركيز على تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات و أن يكون لتركيا دور فاعل في ترسيخ قواعد الدولة العراقية الحديثة و الحد من النفوذ الإيراني في العراق ودعم بناء الدولة على أسس ديمقراطية حديثة لأن ذلك يصب في مصلحة الدولة التركية. [1]

ومن أهم الوسائل و الأدوات التي لجأت إليها تركيا في التعامل مع الملف الكردي ضمن العلاقات التركية العراقية بعد 2002 ما يلي :

1- فتح باب الحوار مع أكراد العراق :

حاولت تركيا تطوير وتوطيد علاقاتها مع حكومة كردستان العراق وتقديم المساعدات الإقتصادية و الثقافية بهدف المساعدة في التعامل مع الملف الكردي وقد تمثل ذلك من خلال دعوة جلال طالباني

[1] - ميشال نوفل ، **عودة تركيا إلى الشرق** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط2 ،2008 ، ص 27 .

لزيارة تركيا عام 2008 ولقاء مراد أزجلك المبعوث التركي الخاص وأحمد داوود أوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

2- التهديد بإستخدام القوة العسكرية :

حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الإنفصال أو الإستيلاء على مدينة كركوك وقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات كما حدث في أكتوبر 2008 .

3- إحتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق :

من بينها القاعدة الموجودة في دهوك وباميرني و غيرها ، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هيلكوبتر.

4- التهديد يفرض العقوبات الإقتصادية:

يعتمد إقليم كردستان على تركيا إقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم،ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي 300 شركة،كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان يضاف إلى ذلك مرور نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط كركوك جيهان التركي.[1]

ومن جهة أخرى سعت تركيا إلى توظيف الورقة التركمانية للتغطية على تدخلها في شمال العراق ومنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك وقد لعبت تركيا دورا أساسيا في أنشاء الجبهة التركمانية ودعمها ماليا وسياسيا .

كما سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق خاصة مواقف كل من سوريا و إيران وذلك للخروج بموقف موحد يدعم وحدة الأراضي العراقية ، لقد ساعد على ذلك إزدياد المخاوف التركية الإيرانية السورية بعدما أدت التطورات في شمال العراق إلى حدوث

[1] - خورشيد حسين دلي ، المرجع السابق الذكر ، ص 56 ،57.

إضطرابات في المناطق الكردية في الدول الثلاث ، و أدى ذلك إلى توقيع سوريا وتركيا على إتفاقية أمنية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة و الإرهاب.

كما وقعت كل من تركيا و إيران على إتفاقية أمنية للتعاون في مجال الجريمة و الإرهاب وعلى مذكرة تفاهم في 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الإستخبارية لمحاربة حزب العمال الكردستاني وحزب العمال وحزب الحياة الحرة الكردستاني.

تطمح تركيا أيضا إلى لعب دور أكبر في عراق ما بعد الإحتلال بعد 2003 ، حيث ترى أن بإمكانها ملء الفراغ الذي خلفه الأمريكيون ، فتركيا ، بإعتبارها وسيطا محايدا وبلدا مسالما وعضوا في حلف شمال الأطلسي من الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة.

ب- سعي تركيا لأن تكون معبرا للطاقة إلى أوروبا:

سعت تركيا لأن تكون ممرا للطاقة من العراق نحو أوروبا وذلك إنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي بين تركيا و العراق و الذي يهدف إلى :

- السماح للشركات التركية بالتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية وخصوصا المناطق الجنوبية التي تتمتع إيران بنفوذ كبير فيها ، حيث حصلت شركة نفط تركيا الحكومية على إمتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق وكذلك تسويقه. [1]
- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقا لإتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.
- دعم إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية و الأوروبية من خلال تركيا مما سيعمق من العلاقات التركية العراقية وسيزيد من قدرة تركيا على إستغلال هذه الورقة في تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية.

من هنا يرى الباحث أن حزب العدالة و التنمية إستطاع تحويل كل هذه المشاكل و المعوقات التي كانت تؤثر على العلاقات بين الدولتين إلى أدوات تدعم وتساهم في تحقيق المصالح و الأهداف التركية في علاقاتها مع

[1] – معين حداد ، **الشرق الأوسط** ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط1 ،2009 ، ص 96 .

العراق الذي يدرك في نفس الوقت أهمية الدور التركي في دعم وحدة الأراضي العراقية وتطوير الإقتصاد العراقي ، من هنا فتحت تركيا قنوات إتصال واسعة النطاق مع القوى و القيادات العربية السنية و الشيعية بما في ذلك قوى المقاومة وأصبحت تركيا عضوا في لقاء الدول المجاورة للعراق .[1]

ثانيا – العلاقات التركية السورية بعد 2002 :

إنتهجت السياسة الخارجية التركية سياسة جديدة تجاه سوريا في إطار إعادة تقييم حزب العدالة و التنمية لعلاقاتها مع الجارة الجنوبية وذلك من خلال ترسيخها لعهد جديد في العلاقات التركية السورية ، حيث إفتتحت تركيا عهدا حددت فيه الثقة لدى سوريا من خلال إسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات و العلاقات وهي المشكلة التي كانت تمثل التهديد الأكبر في العلاقات التركية السورية ، ثم دخلت تركيا في عديد من المبادرات بغية إعادة بناء وتعميق العلاقات بين البلدان .

وعلى الرغم من أن مشكلة المياه تعد من أبرز مسائل التزاع حول المصالح بين البلدين،فقد شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسألة من خلال إتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي و السماح لسوريا بالري فوق مساحة قدرها 20 – 30 كيلومترا على حدود دجله وقد شهد تاريخ العلاقات التركية السورية تطورات مهمة تمثلت بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين وحل المشاكل الحدودية وبعض المشاكل العالقة،ولقد تأسست آلية حوار سياسي رفيع المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين وبدأت بينالدولتين عملية تكامل بالمعنى التام من خلال إبرام ما يزيد على خمسين إتفاقية مشتركة ، وقد برزت الثقة المتبادلة بين الدولتين في أبرز صورها في الوساطة التركية في أكثر مشكلات سوريا تأزما وحساسية و المتمثلة بالمفاوضات السورية الإسرائيلية .

أعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في حزيران 2000 دفعة قوية في إتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق وعززتها زيارة الرئيس السوري بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام 2004 ، لكن فوز حزب العدالة و التنمية في الإنتخابات التركية و المواقف السياسية التي إتخذها قادته في السياسة الخارجية كان لها الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم و التعاون ، حيث جرى التفاهم على تحويل

[1] – ميشال نوفل ، المرجع السابق الذكر ، ص 27 – ص 34 .

الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون فوقعت إتفاقية إزالة الألغام على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة .[1]

وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء و التفاهم و التعاون خصوصا و أن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل و الحصار التي حاول الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليوبوش فرضها على سوريا ، بل قام السادة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية ، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة ، وتمحورت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على النقاط التالية :

- حاولت تركيا العمل على حل الخلافات المتعلقة بتوزيع مياه نهري دجله و الفرات ، حيث تعد تركيا أن مياه النهرين لا تخضعان لمفهوم قانون الأنهار الدولي و إنما هما ثروات قومية لتركيا إلا أنه بعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في 2001 و الذي يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا و إقامة مشاريع مشتركة تم الإتفاق بين كل من تركيا وسوريا و العراق على إنشاء معهد للمياه 2008 يتكون من 18 خبيرا من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.[2]

وفي هذا الإطار تتمسك سوريا بالنتيجة التي توصلت إليها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في ما يختص بقانون المسارات المائية الدولية و إستعمالاتها غير الملاحية (أيلول 1991) و التي أقرت أن لكل دولة الحق في إستعمال مياه الأنهار الدولية المتبعة في هذا المجال ، من هنا ترى الدولتان أن حقوقهما في مياه النهرين قد شكلت ملفا للحوار بين الدول العربية وتركيا.

- التعاون التركي السوري في الملف الكردي وذلك بهدف الحد من تداعيات الملف الكردي على العلاقات بين الدولتين خصوصا في ضوء تطور هذا الملف على الساحة العراقية بهدف منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال سوريا ، لقد حاولت تركيا ربط قضية المياه بقضية الأكراد و الأمن وقد

[1] - وليد رضوان ، المرجع السابق الذكر ، ص 12 ، 13 .

[2] – عبد المالك خلف التميمي ، **المياه العربية التحدي و الإستجابة** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2008 ، ص 82 ،83.

عملت على محاولة الحصول على مكتسبات سياسية نتيجة إمتلاكها لموارد المياه التي تشكل تهديدا مباشرا لسوريا.

- لعبت أنقرة دورا هاما في التخفيف من عزلة سوريا و الحيلولة دون الإستهداف الأمريكي لسوريا ، كما حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية و الحوار معها .

كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا و إسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لإتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين و اللبنايين لقد عقدت في إسطنبول في مايو 2008 لقد تلتها أربع جولات لقد حضيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي و أوروبي خاصة بعد لقاء أردوغان مع الرئيس الفرنسي ساركوزي في دمشق نهاية سبتمبر 2009 ، حيث إكتسبت هذه الوساطة طابعا وبعدا جديدين من خلال التنسيق و التعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية و اللبنانية و الفلسطينية .

- تنمية العلاقات الإقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على إتفاقيتين للتعاون الإقتصادي تهدفان إلى تنمية التجارة و السياحة و الإستثمار بين البلدين و توقيع إتفاقية تجارة حرة بين البلدين[1]

عام 2007 ، لقد زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي 2002 و2003 بنسبة (37%) ، كما تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا ويبلغ إجمالي حجم الإستثمار التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار ، كما تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين الجانبين في صيف 2009 وكذا إنشاء خط سكة حديدية يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطورا هاما على صعيد الإنفتاح التركي على دول الجوار وفي العام 2010 تم التوقيع على إقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سورية و الأردن و لبنان وتكون مفتوحة أمام إنضمام غيرها من الدول على أن يتم رفع التأشيرات بين كل هذه الدول وتطبيق قوانين موحدة بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي و التجاري و الإستثماري المشترك فيما يشبه التأسيس لبداية نوع من إتحاد شرق أوسطي وقد تم في

[1] – المرجع نفسه ، ص 84.

العام 2009 إنشاء مجلس تعاون إستراتيجي ، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سوريا أو تركيا (حسب مكان إنعقاده)، ويضم 16 وزيرا من البلدين (الخارجية ، الداخلية ، الدفاع ، الطاقة ، التجارة ، النقل و الزراعة ، الأشغال العامة ويمكن أن يضم غيرهم عند الضرورة كالسياحة) ويعقد جلستين سنويا (واحدة في كل بلد) ويهدف إلى إنجاز إستحقاقات العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

كما تم للمرة الأولى عام 2009 إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين وإلغاء التأشيرات بينهما في خطوة تعبر عن عمق العلاقات بين الطرفين وبلغ عدد الإتفاقيات التي وقعها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الإستراتيجي قرابة (56) إتفاقية في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الإستثمار و المياه و البنوك وغيرها .

وتم تنفيذ هذه الإتفاقيات في التوقيت المحدد لها تماما وهو ما يلفت الإنتباه لمدى أهمية الإلتزام بين الطرفين وجدية العلاقة بينهما ، كما إرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من قرابة (730) مليون دولار في العام 2000 إلى ما يناهز (2,3) مليار دولار في العام 2010 (مع توقع الطرفين قبل الأزمة السورية أن تبلغ (5) مليار دولار في وقت قصير).[1]

إحتلت سوريا أهمية قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة و التنمية وقد ساعد ذلك على بلورة الرؤية الإستراتيجية التركية للشرق الأوسط وتنفيذها ، فكانت تركيا حاضرة في العديد من الملفات الساخنة و المتفجرة المرتبطة بسوريا و التي تمتد من لبنان إلى فلسطين و إسرائيل و العراق .

كما ساعد إنتشار القوة الناعمة التركية في الإرتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط و إنما مع شعوبها بالأساس خاصة عندما تم تعزيزها بالدبلوماسية الشعبية التي تعززت من خلال موقف تركيا من الثورة في سوريا 2011 .

حيث كان لتركيا دور وساطة بين السلطة السياسية و المعارضة لإيجاد مخرج سريع ينقذ النظام و المتظاهرين من حالة الحرب الأهلية التي يمكن أن تصل إليها تطورات الأحداث إلا أنها فشلت في إقناع الجانب

[1] – علي سعيد السعيدي ، "**الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط** (2002 – 2013)" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2014) ، ص 104 – ص 106.

السوري في التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف مما دفع بتركيا إلى فرض بعض العقوبات الإقتصادية والعسكرية ورفضها لكافة أشكال العنف في سوريا .[1]

[1] – علي حسين باكير ، **إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية** ، **دراسات شرق أوسطية** ، عدد 60 ، 20 ماي 2012 ، ص 10.

المبحث الرابع : العلاقات التركية الخليجية

كان الإقتصاد التركي قبل عام 2002 يعاني من مشاكل إقتصادية ترتبط بضعف الناتج المحلي الإجمالي و إرتفاع حجم المديونية الخارجية وزيادة معدلات التضخم مما دفع بتركيا إلى البحث عن وسائل يمكن من خلالها إيجاد حل لمشاكلها الإقتصادية فقد تمثل ذلك بمحاولة الإنفتاح الإقتصادي والسياسي على دول الجوار ومن بينها دول الخليج العربي التي تمتلك أسواق يمكن أن تشكل سوقا كبيرا للمنتجات التركية التي بدأت تشهد تطورا كبيرا لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية والإقليمية ، فقد إستطاعت الحكومة التركية بحنكتها السياسية والإقتصادية جذب رؤوس الأموال الخليجية المحافظة من خلال إصلاحاتها الإقتصادية المتميزة وتحرير الإستثمار وإنشاء نظام مالي متطور و إشباع حاجات وقناعات المستثمرين المختلفة كإنشاء البنوك الإسلامية لجذب رؤوس الأموال المحافظة إلى جانب نمو إقتصادي مطرد وثروة صناعية متسارعة و إصلاحات إدارية نقلت البلد نقلة نوعية من بيئة طاردة إلى جاذبة بكل معنى الكلمة هذا إلى جانب موقع تركيا الإستراتيجي والذي جعل منها نقطة وصل بين آسيا و أوروبا فعلى سبيل المثال غالبية خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي تمر عبر الأراضي التركية لتربط إيران وروسيا بالمستهلك الأوروبي و في ضوء تزايد الإهتمام التركي لدول الخليج وقد بدأت تركيا بإتخاذ سلسلة من الإجراءات على مختلف الأصعدة مع دول الخليج العربي وكانت هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على التقارب بين تركيا ودول الخليج ومنها :

أولا – موقف البرلمان التركي الرافض للخضوع للمخططات الأمريكية :

الذي تمثل برفضه السماح للقوات الأمريكية من إستخدام الأراضي التركية في دخول العراق عام 2003 و إضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير خطتها العسكرية بإستخدام أراضي الدول العربية المجاورة للعراق كدول الخليج العربي وقد قدرت الشعوب العربية هذا الموقف الشجاع وكان له دور إيجابي في تغيير منحنى العلاقة من الكراهية إلى الإخاء و التقارب .[1]

[1] – محمد علي الحوات ، **مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 ، 2003 ، ص 113 .

ثانيـــا – النمو الإقتصادي و التطور الصناعي و التكنولوجي التركي :

أدى إلى زيادة الإنتاج مما أدى إلى تحقيق فوائض إنتاجية من السلع و الخدمات التي عجـــزت أســـواق تركيا المحلية عن إستيعابها كما أن الأسواق الأوروبية وضعت العراقيل أمام البضائع التركية مما دفع الحكومـــة التركية للبحث عن أسواق جديدة كالأسواق الخليجية والعربية و التي طالما كانت فكرا على البضائع الغربيـــة الأوروبية و الأمريكية ولا شك بأن الوضع الإقتصادي مرتبط بالوضع السياسي مما جعل تركيا تسعى إلى التأثير إيجابا على الوضع السياسي في الشرق الأوسط ، وقد وسعت تركيا تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجـــي خاصة و الدول العربية عامة ونتيجة لذلك بلغ معدل النمو في الإقتصاد التركي (7%) بين عـــامي 2002 إلى 2007 حيث تضاعف معدل الدخل الفردي في تركيا خلال هذه الفترة.

ثالثا – الأزمات السياسية و الإقتصادية :

و التي تمثلت في إنهيار أسعار البترول و التدخل العسكري الأمريكي في الخليج و الذي أدى إلى دخـــول المنطقة كلها في حالة عدم إستقرار و إحساس حكومات الخليج بإمكانية تطوير المنطقة بالإرتباط بقوة صناعية إقليمية مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل. [1]

رابعا – قناعة الطرفين التركي و الخليجي :

إن التحالف بينهما في مجال السياسة الخارجية يحقق مصالحهما خاصة و أن إعتمادهمـــا علـــى القـــوى الخارجية كالإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يكون في مصالحها و أن تطـــورات مســـرح العمليات العسكرية في العراق و أفغانستان و آثارها السلبية على الإقتصاد و الوضع العسكري الأمريكي دفـــع حكومات المنطقة العربية و الأتراك إلى التفكير في البديل الذي يتميز بالإستمرارية ويحقـــق مصـــالح جميـــع الأطراف. [2]

[1] – المرجع نفسه ، ص 116 .

[2] – علي حسين باكير ، المرجع السابق الذكر ، ص 14.

خامسا– تعاظم الدور الإيراني في المنطقة :

يحاول النظام الإيراني تنفيذ أجندته السياسية الرامية إلى بسط نفوذه في المنطقة كلها و الأجندة السياسية الإيرانية قد إرتبطت في العراق بطائفية تجاوزت الأنظمة إلى الشعوب كل ذلك أوجد حاجة ملحة إلى تحقيق توازن قوي لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة فكان أفضل من يقوم بهذا الدور بالنسبة لدول الخليج هو تركيا لقدراتها السياسية و الإقتصادية ولكونها دولة إسلامية.[1]

سادسا – الموقف الإيجابي للحكومة و الشعب التركي من القضية الفلسطينية :

ومن الإعتداء اللإنساني على غزة ، وما أعقبه من موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من رئيس الكيان الصهيوني شيمعون بيريز وما تبعه من محاولة فك الحصار عن غزة من خلال قافلة الحرية و التي إستشهد فيها تسعة ناشطين أتراك ، هذه المواقف التركية ساعدت في تعزيز الموقف العربي الرسمي وخففت العبء عن الحكومات العربية أمام شعوبها كنوع من تنفيس الضغط الشعبي ومطالباته التي تتجاوز قدرات الحكومات العربية من الضعف.[2]

سابعا– علاقات الشخصية بين المسؤلين :

التي تربط الرئيس التركي عبد الله غول مع الملك عبد الله بن عبد العزيز ، حيث سبق للرئيس التركي أن عاش في المملكة العربية السعودية لمدة ثمان سنوات من عام 1983 إلى 1991 حيث عمل محللا ماليا في بنك التنمية السعودي كما أن الرئيس التركي يتقن اللغة العربية ما مكن الرئيس التركي من معرفة طبيعة منطقة الخليج العربي وفهم أنماط التفكير العربية و الفرص المتاحة و التحديات المرتبطة بها.

إن الإنفتاح الإقتصادي التركي وعلاقات حسن الجوار كان له أثر إيجابي على الوضع السياسي الداخلي في تركيا ، حيث أن جيرانها حرصوا على دعم تركيا في قضاياها المصيرية كالقضية الكردية و الإتهامات الدولية لتركيا بجرائم الإبادة الجماعية للأرمن إبان سيطرة الإمبراطورية العثمانية .[3]

---

[1] – عبد العزيز الدوري ، **العلاقات التاريخية بين العرب و الإيرانيين** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،1996 ، ص 132 .

[2] – رنا عبد العزيز حماش ، المرجع السابق الذكر ، ص 118 .

[3] - أحمد البرصان ، **مشاريع التغير في المنطقة العربية و مستقبلها** ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 ، ص 86 .

كما أن موقف تركيا الإيجابي من رفضها دخول القوات الأمريكية عبر أراضيها في 2003 للإستيلاء على العراق قابله موقف كردي متخاذل حرصت خلاله الأحزاب الكردية على دعم القوات الأمريكية في إحتلالها للعراق ظنا منها بإمكانية الفوز بالدعم الإقليمي و الأمريكي و إنشاء وطن قومي للأكراد في شمال العراق و شرق تركيا التي تمثل أكبر تجمع كردي في المنطقة ، ولكن هذه المخططات باءت بالفشل نتيجة للسياسة التركية والتي تمثلت في دبلوماسية حسن الجوار مع الدول المجاورة وربط المنطقة بمصالح سياسية و إقتصادية و أمنية طويلة الأمد ومما أعطى لتركيا القدرة على التعامل مع الدول الخليجية.

إستغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي ووقعت في 2008/09/03 مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهد لعلاقات إستراتيجية خليجية – تركية على كافة الأصعدة السياسية و الإقتصادية و الثقافية وحتى الأمنية و العسكرية وذلك أثناء إجتماع وزارة خارجية الدول المعنية في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية ويمكننا إستشعار مدى أهمية هذه الإتفاقية لكونها تعد أول إتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفردا مع دولة أخرى بعينها فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه الإتفاقية ، ولا شك أن لهذا المعطى دلالاته خاصة أنها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط .

في ضوء تداعيات البرنامج النووي الإيراني والثورات العربية وخصوصا في البحرين واليمن وكذلك محاولة دول الخليج توطيد علاقاتها السياسية والإقتصادية مع تركيا لمواجهة أي تداعيات محتملة للأحداث السياسية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا إلى أن هذه الإتفاقية ليست موجهة ضد أحد معين إلا أنها جاءت إثر تصاعد حدة المناوشات الإيرانية – الخليجية نتيجة لإصرار إيران على إحتلال الجزر الثلاث الإماراتية (طنب الكبرى و طنب الصغرى و بوموسى) ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل العرب في هذا الشأن ، من هنا نجد أن دول الخليج العربي إستطاعت تفعيل علاقاتها مع تركيا لعدة أسباب ترتبط بشكل أساسي بمواجهة النفوذ الإيراني و الحد من تأثير هذا النفوذ. [1]

[1] – المرجع نفسه ، ص 88.

*** التعاون التركي – الخليجي سياسيا :**

إن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين خاصة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا و التي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون إستثناء لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي و الذي يتبلور حول نقطتين :

1- تحقيق توازن إقليمي مع إيران :

فموقع تركيا وحجمها وعدد سكانها وقوتها العسكرية مشابه جدا لما تمتلكه إيران وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دورا مهما في تحقيق توازن جيو- استراتيجي معها خاصة أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق ، وذلك على مستويات عدة منها الإصرار على إحتلال أراضي عربية ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و إثارة الفتن و النعرات الطائفية وتقسيم المجتمعات العربية و إختراقها ماليا وثقافيا،إضافة إلى التهديد الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية أو من ناحية السلامة أو من ناحية الإخلال بالوازن العسكري في المنطقة و إمكانية إندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران و أمريكا أو إيران و إسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الإستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصولها حزب العدالة و التنمية إلى السلطة صعودا جيو-سياسيا منسجما مع طبيعة المنطقة و إرثها التاريخي وبعيدا عن الحساسيات في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة ، وتقدم في نفس الوقت نموذجا مغايرا عن النموذج الصدامي الإنتهازي الإبتزازي الذي تقدمه إيران متفاعلة مع المحيط لعربي (سواء في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدة عن القضايا التي من شأنها أن تثير التحفظات كأن تقدم نفسها ممثلا مذهبيا أو عنصرا متفوقا تاريخيا أو قوميا أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني. [1]

[1] – أبو بكر مرشد فازع ، **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية و أثرها على الأمن القومي** ، صنعاء : مكتبة مركز الصادق ، ط2 ،2009 ، ص 23 .

2- حل المشاكل و الأزمات الإقليمية :

ويمكن لدول المجلس الإعتماد على تركيا في هذا السياق خاصة أن صعودها إقليميا لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو إبتزاز ، كما لم يأت على حساب أحد وهي و إن كانت قادرة على إستغلال حاجة أمريكا وحلف شمال الأطلسي إليها خاصة أثناء حرب أفغانستان و العراق إلا أنها لم تفعل على عكس اللاعب الإيراني يسعى إلى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تم تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا أو إسرائيل ، ومن هذا المنطلق فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين الإقليميين و العالميين ستكون مفيدة جدا لدول المجلس وقد شهدنا ومازلنا نشهد تفاعلات هذا الدور في أكثر من بلد سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا و إسرائيل ، أو عبر الوساطة التي سبق و إقترحتها بشأن لبنان أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني ، أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية .[1]

*** التعاون التركي – الخليجي إقتصاديا :**

إن فرص تعزيز التعاون الإقتصادي بين تركيا ودول الخليج العربي تدعمها الإتفاقيات السياسية و الرغبة من الجانبين في تدعيم هذه العلاقات و أبرز مجالات التعاون التركي الخليجي :

1- على الصعيد الإستثماري :

بلغ حجم الإستمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام 2007 حوالي (22) مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد إستلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من (1,1) مليار دولار العام 2002 إلى (10) مليار دولار العام 2005 ، تبعه إرتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من (5400) شركة العام 2002 إلى (18300) شركة العام 2007 وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكل أرضا خصبة للإستثمار ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها وعلى دول المجلس الإستفادة من هذه البيئة الإستثمارية وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها .[2]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 24 .

[2] - عمار جفال ، **التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى و القوقاز ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية** ، العدد 211 ، ص 37 .

لاسيما أن حجم الإستثمارات العربية و الخليجية في تركيا يعد متواضعا قياسا بحجم الاستثمارات الأجنبية فيها من جهة وقياسا بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس و إستثمارات الخليج في الخارج من جهة أخرى ، لذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذا آمنا لإستثمارات العوائد النفطية.

2- على الصعيد التجاري :

بلغ حجم التجارة الخارجية التركية للعام 2007 حوالي (280) مليار دولار بواقع (110) مليار دولار صادرات و (170) مليار دولار واردات وهو ما يعني أنها تعد لاعبا أساسيا في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في العام 2023 ، وهي أرقام ضخمة جدا إذا ما قورنت بحصة دول مجلس التعاون فيها و البالغة أقل من (2,7 %) من حجمها ، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين و إزالة كل العوائق التي من شأنها أن تحد من إرتفاع حجمها مستقبلا .

3- على الصعيد الصناعي :

تعد تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للإسمنت ، وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة ، وتشكل صادراتها الصناعية نحو (89%) من مجمل الصادرات ، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو (25%) من الناتج المحلي .

يمكن لهذه الدول الإستعانة بخبرة متعهدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من (3) آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من (70) دولة خاصة أن هناك (22) شركة تعهدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين ، إذ تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضا في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين .[1]

[1] - المرجع نفسه ، ص 38 .

خلاصـــــــــة :

ويخلص هنا إلى أن المصالح المشتركة بين الجانبين التركي و العربي و إستثمار حزب العدالـــة و التنميـــة لمعطيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية أسهما في تجاوز كثير من قضايا الخلاف في العلاقـــات العربيـــة التركية و التي على رأسها قضايا الحدود و المياه و الأكراد وغيرها و الإنتقال بالعلاقات إلى مراحل متقدمة من التعاون المشترك في كثير من المجالات .